دراسة وتحليل لمؤشر التعليم العالي

- دراسة مقارنة للجزائر مع الدول العربية-

Study and analysis of the Higher Education Index
A comparative study of Algeria with Arab countries.

د . مدفوني هندة، جامعة أم البواقي madfounihinda@gmail.com

د. عروف راضية. جامعة تبسة arroufradia@yahoo.fr

د. بن منصورليليا. جامعة خن lilia_benmansour@hotmail.com

ملخـــص: تتحمـــل الجامعـــة تكـــاليف استثمارية في تطوير مهارات ومعارف القوى البشرية بما يساعد في تحقيق قيمة اقتصادية مضافة نتيجة لهذا الاستثمار، فالاستثمار في العنصر البشري لا يقتصر على الأجر بل يتعداه إلى عناصر أخرى ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بزيادة الإنتاجية.وبعد اكتشاف الكثير من التفاعلات والاعتماد المتبادل بين أهداف المنظمة وأهداف وحدات العمل وإدارة رأس المال البشري،فقد تطلب الأمر وجود تقييمات على المستوى التنفيذي لقياس تأثير وظائف إدارة الموارد البشرية ورأس المال البشري على الأهداف الإستراتيجية وأهداف وحدات العمل معا. القيمة الحقيقية للجامعة تكمن في رأس مالها البشري، وقدرته على توظيف المعرفة الكامنة فيهوتحويلها إلى عوائد ملموسة وتطبيقات تحقق الأداء المتميز.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، رأس المال البشري، العوائد، الأداء المتميز.

Abstract:

university bear investment's costs in the development of the skills and knowledge of this manpower that achieving economic added value as a result of this investment. After the discovery of a lot of interactions and interdependencies between organizational objectives, work units and human capital management, it took a guest at the executive level to measure the impact and human resources management functions and human capital on the strategic goals and objectives of the units to work together.So, Investing effectively in human capital and assets is a key determinant in Organizational efficiency.

Key words: Investment, Human Capital, Evaluation, Returns, Performance.

المقدمة:

يعتبر رأس المال البشري عامل مهم وأساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن عملية إعداد هذا الرأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي كفؤ وفعال من أجل تحضير هذا الأخير للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة، حيث يعد التعليم من أهم الجوانب التي تساهم في توسيع قدرات الأفراد من حيث المعارف والمهارات كما يعتبر مصدر من مصادر إنتاج رأس المال البشري، وقد صاحب هذا الاهتمام بروز ثقافة الجودة في التعليم التي أصبحت ضرورة تفرضها ظروف العمل، حيث أن عملية تقييم الاستثمار في رأس المال البشري لا ترتبط فقط بتوظيف تقنيات تسييرها، لترتبط أيضا بالقدرة على بناء الكفاءات الفردية من خلال جلب وإدماج الكفاءات ذات الجودة والأداء المتميز، وبتطوير الخبرات، وتسهيل ظهور المهارات.

1- إشكالية الدراسة:

سنحاول طرح إشكالية بحثنا التي نحاول تناولها وفق سياق نظري وتطبيقي تحليلي من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: **كيف يمكن تقييم الاستثمار في رأس المال البشري بالمؤسسات الجامعية ؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب منا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي مختلف النماذج التي يمكن اعتمادها من أجل تقييم مخرجات الاستثمار في رأس المال البشري وقياس القيمة المضافة للعنصر البشري؟

2- هل جامعة أم البواقي تستثمر فعلا في رأس مالها البشري؟

2- فرضيات الدراسة:

و للإجابة عن الأسئلة السابقة نقترح مجموعة من الفرضيات هي:

1- يمكن تقييم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التقييم الجيد لمخرجاته

2- جامعة أم البواقي مؤسسة خدماتية تستثمر في رأس مالها البشري لتكوين رأس مال بشري متخصص وابتكاري يستفيد منه سوق العمل.

3- المنهج المستخدم:

استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي. وتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة، بالإضافة إلى اختبار X^2 ويستخدم لمعرفة الدلالة الإحصائية للنتائج المتحصل عليها.

4- محاور الدراسة: لتحليل الإشكالية قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري

المحور الثاني: التعليم العالي

المحور الثالث: تقييم الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين كفاءة التعليم العالي

المحور الرابع:تقييم الاستثمار في رأس المال البشري بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

المطلب الأول: ماهية التعليم والتعليم العالي

أحدث **شولتز** نقلة نوعية من خلال دراسته لعنصر التعليم من خلال نظرية رأس المال البشري، وانتقد بشدة النظرة التقليدية إلى التعليم على أنه استهلاك، واقترح أن ينظر للتعليم كاستثمار في البشر، يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري وإلى تقديم خدمات إنتاجية للاقتصاد ككل، لأن التعليم يساهم في

تحسين القدرات وزيادة إنتاجيتهم كما يحقق عائدا في المستقبل يغطي التكاليف التي يتحملها الأفراد في سبيل التعليم.

1.تعريف التعليم:

وردت العديد من التعاريف الخاصة بالتعليم و من بينها:

– التعليم هو "عملية تتضمن كل أنواع الخبرات للحصول على نتائج تعليمية مرغوب فيها".[1]

– التعليم هو "كل ما يطرأ على السلوك بفضل اكتساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية وعقلية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي، والتي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته".[2]

– التعليم هو "عملية تدفق للمعرفة من المصدر إلى المتعلم".[3]

كما يقصد به " تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس على تصرفاته في الحياة اليومية، وقد جاء في مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس 1979– 1983 لحزب جبهة التحرير بأن التعليم بمفهومه الواسع هو العنصر الأساسي في تكوين الفرد وتشكيل الفكر وتحديد السلوك، وهو دعامة أساسية في كل المجتمعات حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية وفعالية تكوينها، ومدى ملائمة نظم التعليم فيها لقيمها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة".[4]

– يعرف التعليم بأنه "عملية تتضمن تحسنا مستمرا في الأداء، وأن طبيعة هذا التحسن يمكن ملاحظتها نتيجة التي تحدث أثناء التعلم، فأوجه النشاط التي

يبذلها الفرد يكون المقصود فيها عادة في أول التعلم اكتشاف الموقف أكثر منها محاولة التمكن منه، ولذلك فهي تتضمن غالبا الكثير من الإستجابات غير المميزة وباستمرار التعليم وبذل المجهود يميل الموقف إلى التمييز والوضوح ويصبح الفرد أكثر قدرة على التحكم فيه وعلى إدراك العلاقات التي يتضمنها".[5]

إن القراءة الدقيقة لما ورد تسمح باستنتاج أن مصطلح التعليم يحمل بين ثناياه التنشئة المكتسبة للفرد من خلال التفاعل بينه وبين العالم الخارجي عن طريق سعي الفرد لاكتساب المزيد من المعارف والمحافظة عليها و إعادة تنظيمها وفق ما لديه من خبرات.

ويعتبر التعليم أيضا عملية تزويد الأفراد بحصيلة العلم والمعرفة في إطار معين، فهو يهتم بتنمية المعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول في الحياة العملية من خلال زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للعالم الخارجي ويهدف التعليم إلى الملكيات الفكرية واكتساب المعارف العامة والخاصة بما في ذلك تلك التي تهدف للحصول على كفاءات مهنية معينة تؤهلهم للالتحاق بوظائف محددة كما يمثل نشاط اقتصادي ينتظر من وراثة تحقيق منفعة من جهة ويتطلب زيادة فعالية أداء الأفراد المتعلمين من جهة أخرى.[6]

2. مفهوم التعليم العالي:

– يقصد بالتعليم الجامعي " التعليم الذي يتم من خلاله إعداد إطارات علمية وفنية وتنظيمية وإدارية انطلاقا من كونه يحتل قمة السلم التعليمي".[7]

– ويعرف على انه" كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسدا لحاجات

المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة.[8]

– كما يقصد به "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".[9]

– كما يقصد به إطار أو أسلوب يمكن الأفراد من تطوير مجموعة من السلوكات، التصرفات، والممارسات تؤدي إلى تحسين المستوى.[10]

مما سبق يتضح أن التعليم العالي هو التعليم الجامعي ويحوى ثلاثة أصناف من المستويات التعليمية هي الشهادة الجامعية (الليسانس أو مهندس) والماجستير والدكتورة وتختلف فترات الدراسة حسب كل مستوى وبمختلف الإختصاصات الأكاديمية منها والعلمية والتي تمثل هي الأخرى حاجة كبيرة من احتياجات التنمية في مجال تطوير وتحديث التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أصبح تقدم الدول يقاس بمستوى التعليم بها وقدرة أبنائها على التعامل مع التكنولوجية الحديثة، وارتبط بذلك الاقتصاد، فأصبح من يملك العلم والمعلومات يملك القوة الإقتصادية أيضا، حيث أسهمت التوجهات والتطورات العالمية في توسيع قاعدة ونطاق تطوير عناصر التعليم العالي المؤثرة في برامج إدارة الموارد البشرية.[11]

ثالثا. مؤشر التعليم العالي:

بالعودة إلى النسخة الأولى من مؤشر المعرفة العربي لقطاع التعليم العالي (2015)، اشتمل محور البنية التمكينية للتعليم العالي على ستة متغيرات يتصل اثنان منها بالإستقرار السياسي العام وغياب العنف والإرهاب، وفاعلية

الحكومة (وقد توفرت بيانات لهذين المتغيرين)، بينما تركز المتغيرات الأربعة الأخرى (التي لم تتوفر بيانات بشأنها) على الإستقرار المالي، والإستقرار الإداري والحرية الأكاديمية، والنزاهة الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، وعليه ارتأى فريق البحث أن يضع بدل متغير الإستقرار الإداري لمؤسسات التعليم العالي (الذي لا تتوفر بيانات له) ومتغيري جودة الإطار التنظيمي، وسيادة القانون، اللذين يقيسان الإستقرار التنظيمي العام في دولة ما واحتكامه إلى القانون، وأضيف أيضا متغير لمؤشر أسس الرفاه المعيشي، ومتغير لنسبة عدد السكان الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل، وتتمثل أهمية هذين المتغيرين في ارتباطهما الوثيق بالبيئة الاجتماعية والإقتصادي لطلبة التعليم العالي، خصوصا أن الأول يتضمن فرص الإلتحاق بالتعليم الأساسي، والفرص المتاحة للحصول على المعلومات، والظروف المواتية للحياة الصحية، وبهذه التغييرات، بات محور البنية التمكينية لقطاع التعليم العالي يشتمل على تسعة متغيرات، تتوفر البيانات لسنة منها.[12]

واشتمل المحور الفرعي الإنفاق على سبعة متغيرات كانت البيانات الخاصة بخمسة منها متوفرة، وأضيف إليها هذا العام متغير الإنفاق على التعليم العالي كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي على التعليم، في حين اشتمل محور الإلتحاق في نسخة المؤشر للعام الماضي على ستة متغيرات، توفرت بيانات لها جميعا، وأضيف هذا العام ثلاثة متغيرات هما نسبة الإناث من إجمالي الطلاب في التعليم العالي، ومتغير التكافؤ بين الجنسين في الإلتحاق الإجمالي بالتعليم العالي ونسبة الإلتحاق بالتعليم العالي؛ تكمن أهميتها في أنهما يعكسان واقع الإناث في ما يتعلق بالإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وفي محور

الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي، ضم المحور في نسخة 215 ستة متغيرات، توفرت بيانات لإثنين منها فقط.

وارتأى فريق البحث إضافة ثلاثة متغيرات تتعلق بمؤسسات التعليم العالي، وهي: مستوى تدريب العاملين، ونسبة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي، ومعدل حاملي درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من أعضاء هيئة التدريس؛ وهي متغيرات مهمة في تقييم النوعية والكفاءة للموارد البشرية المتاحة في هذه المؤسسات، وعليه بات محور الموارد البشرية يضم تسعة متغيرات، تتوفر بيانات لخمسة منها.

واشتمل محور التبادل الطلابي على ثلاثة متغيرات في العام الماضي، توفرت بيانات لاثنين منها: وأضيف هذا العام متغيرات هما نسبة التغير السنوي في عدد طلبة البكالوريوس وطلبة الدراسات العليا الذين يدرسون في الولايات المتحدة، وبهذا، يصبح عدد المتغيرات التي توفرت لها بيانات في محور التبادل الطلابي أربعة متغيرات.

في ضوء الصعوبة البالغة لقياس عمليات التعليم العالي وجودة التعليم والتعلم، تكون المحور الخاص بعمليات التعليم العالي في العام الماضي من ثلاثة عشر متغيرا لم تتوفر بيانات إلا لواحد منها فقط؛ وهو متغير وجود هيئة وطنية لضمان جودة التعليم العالي على مستوى الدولة، وأضيفت هذا العام سبعة متغيرات تسهم في توضيح مدى جودة التعليم العالي على مستوى الدولة، وأضيفت هذا العام سبعة متغيرات تسهم في توضيح مدى جودة عمليات التعليم العالي، خمسة منها هي: جودة النظام التعليمي، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة مؤسسات البحث العلمية، وإتاحة الأنترنت في المدارس والجامعات، وإتاحة خدمات التدريب المتخصص؛ كما يقيسها تقرير التنافسية

العالمي، والمتغير السادس هو تصنيف أفضل جامعة بحسب تصنيف الجامعات العالمي، "كيو إس" فيما المتغير الأخير هو معدل سنوات الدراسة الجامعية لكلا الجنسين، وبهذا تتوفر بيانات لثمانية متغيرات ضمن المحور الخاص بعمليات التعليم العالي.

في مخرجات التعليم العالي، ضم المحور الفرعي للتخرج في العام الماضي أربعة متغيرات توفرت بيانات لثلاثة منها، وتم إضافة متغير جديد هو عدد الطلبة الخريجين على مستوى الماجستير؛ أما محور التوظيف بعد التخرج فقد ضم ستة متغيرات، توفرت بيانات لأربعة منها، وقد استعيض عن متغيري معدل التوظيف لخريجي التعليم العالي من الذكور والإناث بمتغيري نسبة العاطلين عن العمل من خريجي التعليم العالي، الذكور والإناث، نظرا إلى عدم توفر البيانات الخاصة بالتوظيف إلا لعدد محدود من الدول العربية؛ فيما تتوفر بيانات المتغيرين الجديدين لأغلبية الدول العربية، وأضيف هذا العام متغير معدل قوة العمل الحاصلة على تعليم عالي من إجمالي قوة العمل الوطنية لكل من الذكور والإناث وكلا الجنسين.

في محور رأس المال المعرفي لدى الخريجين، توفرت بيانات لعشرة متغيرات، ولم تتوفر بيانات لمتغير قبول الطلبة لقيم السلام الإجتماعي واحترام الإختلاف والتعايش مع الآخر؛ ويؤمل جمع بيانات له العام المقبل، أما المحور الفرعي الانتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي الذي لم تتوفر في العام الماضي أي من البيانات للمتغيرات المتفق عليها ضمنه، فقد أضيفت ستة متغيرات هذا العام تتوفر البيانات لها جميعا، وهذه المتغيرات الإضافية هي: عدد طلبات براءات الإختراع لكل مليون نسمة، وعدد البحوث العلمية المنشودة التي يمكن الإقتباس منها، ومتوسط عدد الإستشهادات إلى عدد الباحثين،

ISSN:2602-6570

والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين، والتصنيف العالمي، "أس جاي آر"، لأفضل مجلة علمية أكاديمية في الدولة، وبالرغم من أن بعض هذه المتغيرات لا يقتصر على الباحثين في مؤسسات التعليم العالي فحسب، إلا أن الممكن استخدامها كبدائل للمتغيرات المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي في ضوء شح البيانات المتوفرة.

1. التعديلات على مستوى الأوزان:

لم يحدث تغيير لأوزان المحاور الرئيسية للمؤشر أي المدخلات والعمليات والمخرجات، حيث سيبقى الوزن الخاص بمدخلات التعليم العالي يمثل (0.3) من قيمة المؤشر الكلية، ووزن عمليات التعليم العالي يمثل (0.1)، ووزن مخرجات التعليم العالي يمثل (0.6).

ويرجع السبب في عدم إجراء تغييرات على أوزان المحاور الرئيسية إلى أن الأوزان النسبية المعطاة لهذه المحاور هي موضع اتفاق بين ثلاث مجموعات من الخبراء وضعت النسخة الأولى من المؤشر وراجعتها؛ وهي فريق بحث قطاع التعليم العالي، وفريق الخبراء والمراجعين في ورشة العمل التي أقيمت في سبتمبر /أيلول 2015، والفريق المركزي لمؤشر المعرفة، وبإجماع من الفرق الثلاثة، تحظى مخرجات قطاع التعليم العالي بالوزن النسبي الأكبر في تركيبة المؤشر، والسبب في ذلك أن المعارف والمهارات والقيم التي يمتلكها الطلبة، وكذلك الإنتاجات العلمية لمؤسسات التعليم العالي، لها أهمية نسبية أكبر؛ لأنها تسهم بدرجة مباشرة في جهود التنمية، ويتماشى هذا الطرح مع ما توصلت إليه الدراسات والبحوث الخاصة بمؤشرات قطاع التعليم العالي (مثلا تصنيف نظم التعليم العالي الوطنية الذي تقوم به جامعة ملبورن).

الجدول رقم (19): أوزان المحاور الرئيسية والفرعية في مؤشر التعليم العالي لسنة 2016

مدخلات التعليم العالي(0.3)					عمليات التعليم العالي (0.1)	مخرجات التعليم العالي (0.6)			
البيئة التمكينية	الإنفاق	الإلتحاق	الموارد البشرية	التبادل الطلابي		التخرج	التظيف	رأس المال المعرفي لدى الخريجين	الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي
1/6	1/3	1/6	1/6	1/6		1/9	2/9	1/3	1/3

المصدر: مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 60.

مع تثبيت الأوزان النسبية للمحاور الرئيسية الثلاثة من قيمة المؤشر الكلية، عدل الوزن النسبي للمحور الفرعي الخاص بالإنفاق، والوزن النسبي للمحور الفرعي الخاص بالتبادل الطلابي؛ وهما ضمن محور المدخلات، وهكذا تغير الوزن النسبي للمحور الفرعي الإنفاق من 1/6 إلى 1/3 من الوزن النسبي لمحور المدخلات، بما يعكس أهمية الانفاق في توفير موارد كافية لتحقيق جودة قطاع التعليم العالي، وهذا يتماشى أيضا مع التوجهات الدولية التي تعطي الإنفاق وزنا نسبيا كبيرا، فيما تغير الوزن النسبي المحور الفرعي التبادل الطلابي إلى 1/6 بعد أن كان 1/3؛ في ظل ضعف الأدلة المتوفرة بخصوص طبيعة وقع هذا العامل على جودة التعليم العالي في الدول العربية، وبقيت الأوزان النسبية للمحاور الفرعية الأخرى لمحور المدخلات كما هي عليه، أي بوزن 1/6؛ وبقي الوزن النسبي لمحور عمليات التعليم العالي عند 0.10 من قيمة المؤشر الكلية، وفي محور مخرجات قطاع التعليم (الذي يمثل 0.6 من قيمة المؤشر الكلية)، أعيد توزيع الأوزان النسبية على أربعة محاور فرعي، بعد أن توزعت العام الماضي على ثلاثة محاور فرعية فقط بسبب عدم توفر بيانات سابقا حول الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي. ومع توفر بيانات حول المحور الفرعي الرابع، أعيد تقسيم الأوزان بحيث يكون الوزن النسبي للمحور الفرعي التخرج 1/9، والوزن النسبي للمحور الفرعي التوظيف بعد التخرج

2/9، ويكون مجموعهما ثلث الوزن النسبي للمحور الفرعي الخاص برأس المال المعرفي لدى الخريجين 1/3، وللمحور الفرعي الخاص بالإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي 1/3 أيضا، الجدول السابق يلخص الأوزان النسبي المختلفة للمحاور الرئيسية والفرعي لمؤشر التعليم العالي.

2. نتائج المؤشر:

بالنظر إلى النتائج التي كشف عنها مؤشر التعليم العالي التابع لمؤشر المعرفة العربي يتبين أن هناك تفاوتا ملحوظا بين الدول العربية، فقد تراوحت الدرجات بين 8.39 (الصومال) و 61.44 (الإمارات)، وهذا يدل على تفاوت أداء نظم التعليم العالي من دولة إلى أخرى تفاوتا لا يرتبط بالضرورة بانعدام الإهتمام الرسمي بهذا القطاع بقدر ما يشير إلى أن الجهود التطويرية لا تزال تفتقد للتوجيه السليم الذي من شأنه أن يعزز ربط هذا القطاع بخلق المعرفة وبمسيرة التنمية.

الشكل رقم (33): نتائج الجزائروالدول العربية في مؤشرالتعليم العالي لسنة 2016

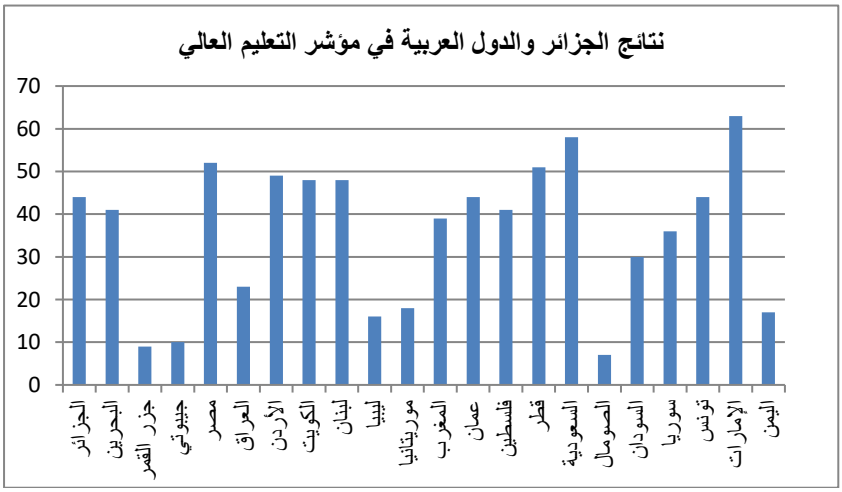

المصدر: مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 60.

إن بيانات مؤشر قطاع التعليم العالي تؤكد أننا لا نستطيع تجاهل الأوضاع الراهنة في بعض البلاد العربية والتي تمر بمرحلة عدم استقرار، إذ يلاحظ أن مجموعة الثماني دول التي لم تتجاوز فيها قيمة المؤشر الثلث، تتسم بكونها إما تعيش في حالة نزاعات أو حروب أو ذات مستوى نمو اقتصادي منخفض، فعلى سبيل المثال قد جاء مؤشر اليمن بقيمة 15.96 ومؤشر ليبيا بقيمة 16.61، وجاء مؤشر موريتانيا بقيمة 18.03، ونستخلص من هذا أن السلم والأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي من أهم الدعائم الممكنة لإزدهار قطاع التعليم العالي.

ثمة ملاحظة أخرى هامة وهي عدم تجاوز قيمة المؤشر لأي من الدول العربية الثلثين، بل إن دولة واحدة فقط تجاوزت فيها قيمة المؤشر عتبة ال 60% وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، وجاءت قيم مؤشر ثلاث دول فقط فوق 50% هي السعودية ومصر وقطر (على التوالي 56.54 و52.04 و51.40).

إن انخفاض قيم مؤشر التعليم العالي لمعظم الدول العربية له دلالتان، أولا أن نتائج المؤشر بقيمه المنخفضة نسبيا تعبر صدقا عن واقع التعليم العالي العربي مقارنة بنظم التعليم الأخرى المتقدمة، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار أن الوزن النسبي لمخرجات التعليم العالي ومنها الإنتاج المعرفي والمساهمة في التنمية يمثل 60% من قيمة المؤشر، أما الدلالة الثانية فهي أنه بعيدا عن التفاوت الواضح للقيم، لا تزال كل دول المنطقة، بما في ذلك التي تحتل الصدارة في هذا المؤشر، مطالبة بالعمل على مزيد تطوير وتحسين نظم التعليم العالي لها حتى يرتقي للمستوى العالمي.

عند الإنتقال إلى النتائج المسجلة في مستوى المحاور الرئيسية للمؤشر، يتبين وجود ارتباطات قوية بينها، وكان أعلاها بين محور "المدخلات" ومحور "المخرجات" حيث بلغ 0.721، ويلاحظ كذلك وجود تقدم نسبي في محور "العمليات" حيث سجلت أعلى الدرجات في كل الدول العربية التي تحتل النصف الأول من السلم، يليه مباشرة محور المدخلات؛ بينما تقدمت دول أسفل الترتيب نسبيا في محور "المدخلات"، ثم "العمليات". إن هذه الاتجاهات وإن كانت لا تسمح لنا بالحديث عن علاقة سببية بين المدخلات والعمليات فإنها تؤكد أمرين أن توفر أدنى من المدخلات أمر مهم لدوران المنظومة التعليمية، ولكن وجود موارد بشرية وآليات تسيير قادرة على توظيف تلك المدخلات يظل مسألة حيوية في تحديد مستوى أداء هذه المنظومة كما ونوعا.

الشكل رقم (34): نتائج الجزائر والدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي لسنة 2016

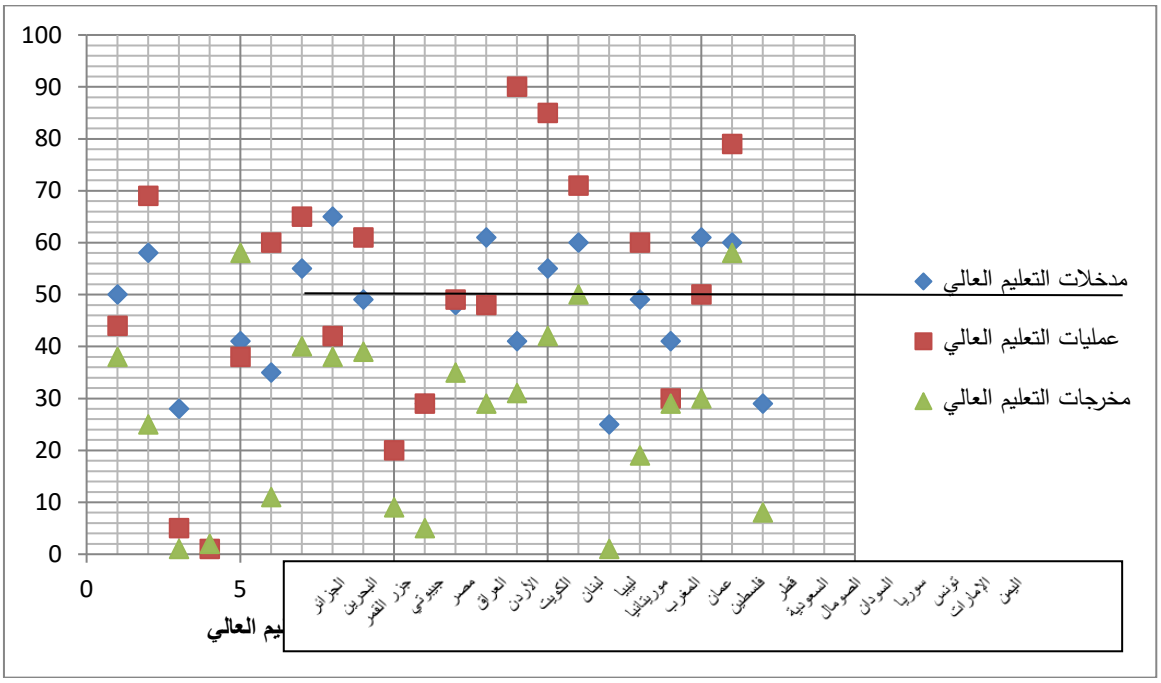

المصدر: مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 61.

وبالنظر إلى المحاور الفرعية لمحور مدخلات التعليم العالي، نجد أن نتائجها تتسق مع نتائج المؤشر العام. فقد أدت القيم المرتفعة للمحور الفرعي البيئة التمكينية في بعض الدول وأغلبها من الخليج العربي إلى ارتفاع قيمة محور المدخلات فيها، وفي المقابل انخفض المحور الفرعي البيئة التمكينية في الدول التي بها نزاعات مثل سوريا وليبيا واليمن والصومال ساحبة معها إلى الوراء القيمة الجملية لمحور المدخلات، وتجدر الملاحظة في هذا الإطار إلى غياب البيانات حول الإنفاق التي لم تتوفر سوى في عشرة دول كان التفاوت بينها صارخا (85.28 في الكويت و 2.83 في جزر القمر).

فيما يتعلق بمحور عمليات التعليم العالي، نلاحظ عموما ارتفاع قيم المتغيرات التابعة له، ويلاحظ بالخصوص أن أغلب الدول العربية (استثناء

جزر القمر وجيبوتي ولبنان والصومال وسوريا) لديها هيئات وطنية لضمان جود التعليم العالي وهذا أمر مهم جدا ولكنه لا يفسر لوحده التفاوت، إذ توجد من بين الدول العربي التي لديها مثل هذه الهيئة لكن نتائجه ضعيفة في كل محاو المؤشر، أما قيم المتغيرات الخاصة بجودة تدريس العلوم والرياضيات، وجودة مؤسسات البحث العملي، وإتاحة الأنترنت في الجامعات فتراوحت بين المتوسطة إلى فوق المتوسطة في كثير من الدول.

عند النظر إلى محور مخرجات التعليم العالي، نجد أن تسعة دول فقط تخطت فيها قيم المتغيرات ثلث قيمة هذا المحور، في حين أن سبعة دول لم تتخط قيم محور المخرجات بها حاجز 20% من قيمة هذا المحور، ومن الأسباب التي يمكن أن تفسر انخفاض قيمة محور المخرجات أن البيانات الخاصة بمتغيرات المحور الفرعي رأس المال المعرفي لدى الخريجين غير متاحة إلا لأربعة دول فقط، في حين يمثل الوزن النسبي لهذا المحور الفرعي ثلث المحور الرئيسي المخرجات ويمكن أن يضاف إلى ذلك انخفاض قيمة المحور الفرعي الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي رغم توافر بيانات مقبولة لمتغيراته الستة في كثير من الدول العربية.

إن المتأمل لبيانات مؤشر التعليم العالي يلمس أهمية البيئة التمكينية في تهيئة الأجواء لنمو وازدهار هذا القطاع، حيث يلعب الإستقرار السياسي والسلم المجتمعي دورا هاما في بناء صون مؤسسات التعليم العالي، كما يلعب الإستقرار الإقتصادي دورا حيويا في تزويد هذه المؤسسات بالنفقات الضرورية لإستكمال مهامها، فقد أوضحت البيانات أن الدول التي ضربتها النزاعات والحروب والدول غير المستقرة أو غير النامية اقتصاديا يتأثر فيها قطاع التعليم العالي بصورة كبيرة وبالتالي تتأثر فيها مسيرة التنمية الإنسانية، ثانيا، إن مؤشر

التعليم العالي في الدول العربية إهتم بدرجة كبيرة بمخرجات هذا القطاع سواء المعارف والمهارات والتوجهات التي يحملها الخريجون أو المنتجات المعرفية المتمثلة في البحوث والإختراعات التي يعمل عليها الباحثون وعمال المعرفة بهذا القطاع، ذلك إيمانا من فريق المؤشر بأهمية هذه المخرجات في خدمة مسيرة التنمية، وقد أظهرت النتائج أن هذا المحور بحاجة إلى اهتمام خاص من القائمين على قطاع التعليم العالي حيث جاءت البيانات الخاصة بعدد طلبات براءات الاختراع لكل مليون نسمة وعدد البحوث العلمية المنشورة التي يمكن الإقتباس منها والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير متدنية في كثير من الدول العربية، ختاما يمكن القول بأن مؤشر التعليم العالي يتيح للباحثين وصناع السياسة التعليمية فرصة جيدة لتقييم ورصد أوجه القوة والضعف في نظام التعليم العالي، ومن ثم وضع الخطط والبرامج لتحسين الجودة.

الخاتمة:

الاستثمار في رأس المال البشري لا بد له من تقييم عن طريق تقييم مخرجاته فالاستثمارات المرصدة ضخمة جدا، خاصة وأن التعليم في الجزائر مجاني، والملاحظ من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار البشري يعطي مردودا عاليا تستفيد منه جمع الهياكل الاقتصادية.

أي أن مردودية الجامعة لا تبقى على مستواها فحسب، وإنما تتعداها إلى كافة القطاعات الأخرى. فلولا رأس المال البشري الذي تكوّن بالجامعة فمن يسير المنظمات الأخرى.

وعوائد الاستثمار في رأس المال البشري تعود على الجامعة من خلال مخرجات ذات نوعية وكفاءة وفعالية معرفية وفكرية بالدرجة الأولى، فالتعليم والتكوين يساهمان في خفض نسبة دوران العمل وتكاليف العمل وتحسين جودة المخرجات ومهارات العمل والمعنويات والتحفيز والسلوكيات والتصرفات المرتبطة بالعمل، بالإضافة إلى تحسين الأداء و رفع الرضا الوظيفي.

كما أن تقييم الاستثمار البشري يؤدي إلى معرفة الفارق بين النتائج المحققة والنتائج المخططة وبالتالي معرفة الفجوة ومحاولة استدراكها والعمل على تحقيق كفاءة أفضل لنظام التعليم العالي.

التوصيات:

من النتائج السابقة يمكن أن نورد مجموعة من التوصيات الآتية، والتي نرى أنها أساسية:

– من الضروري وضع إستراتيجية للجامعة تحدد استقطاب رأس المال البشري المتمثل في الثورة الفكرية (أساتذة جامعيين وإداريين) والحفاظ عليها وتطويرها بهدف تحسين جودة الخدمة التعليمية.

– العمل على إدارة رأس المال البشري بمنهج جديد يتضمن إبراز دور التمييز وكذلك بناء واستثمار الثروة المعرفية.

– توفير تقنية المعلومات والاتصالات وتطوير نظم المعلومات من خلال توفير الأجهزة والمعدات المتطورة والبرامجيات الحديثة والشبكات الالكترونية التي تساند رأس المال البشري.

– يجب أن تتبنى الجامعة منهج متكامل لثقافة الجودة والعمل على اعتماد معايير دولية لتحسين جودة خدماتها.

– ضرورة تقديم الدعم والمساندة من قبل إدارة الجامعة لرأس المال البشري مع توفير كافة المستلزمات والتسهيلات المادية والمالية وتهيئة المناخ الملائم لعمل المتميزين والمبدعين للعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية.

– العمل على إنشاء تخصصات محددة في كل جامعة وإعادة النظر في التخصصات التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة.

– عقد اتفاقيات الشراكة والتعاون والتبادل العلمي بغرض الاستفادة من مختلف التجارب العلمية العربية والدولية.

قائمة الاحالات والمراجع:

[1]. هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفنان عبد علي الأسدي، **إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 34.

[2]. رفيق زراولة، **تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية (دراسة حالة جامعة قسنطينة)**، مذكرة ماجيسير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2004، ص94.

[3].ليث عبد الحكيم، عمار عبد الأمير زوين، حاكم أحسوني الميالي، **تحسين جودة خدمة التعليم الجامعي باستخدام نموذج QFD**، مجلة دراسات الكوفة، العدد 12، 2009، ص 187.

[4]. محمد بوعشة، **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي**، دار الجيل، بيروت، 2000، ص 10.

[5]. هاشم فوزي العبادي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35 .

[6]. حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2010/2009، ص03.

[7] هاشم فوزي العبادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[8]. عدي عطا، **معايير الجودة والاداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة**، دار البداية، عمان، 2011، ص 201.

[9].Unesco, **Conférence mondial sur l'enseignement supérieur déclaration mondial sur l'enseignement supérieur pour le 21 siècle**, vision et action, Paris,5-9/10/1998 ,p.5

[10].LisaPedrides, Thad Nodine, **Knowledge Management In Education: Defining The Landscape**, The Institute For The Study Of Knowledge Management In Education, Ca, Usa, 2003, P10.

[11].Beare Hedley and slaughter Richard, **Education for the twenty first century**, Cyril pester,London, 2002,P.125 .

[12]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، **مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016**،المكتب الإقليمي للبلدان العربية، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2016، ص ص 58-101.